



AFRICA CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

تطوير استراتيجية الأمن القومي
دراسة حالة لدولة جنوب السودان

ورقة عمل

بقلم لوكا كول وبيتر بيار أجاك

سبتمبر 2020

1. مقدمة:

حصل جنوب السودان على استقلاله بتاريخ 9 يوليو 2011 بعد أكثر من عقدين من الصراع. وجاء الاستقلال نتيجةً للاستفتاء الذي أُجري قبل ستة أشهر، والذي أصبح ممكنًا بموجب اتفاقية السلام الشامل لعام 2005. أنهى اتفاق السلام الشامل ما كان آنذاك أطول حرب أهلية في القارة الأفريقية بين الأنظمة المتعاقبة في الخرطوم والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان - وهو تمرد بقيادة الجنوب حشد ونظم شعب جنوب السودان لتحدي هيمنة الشمال العربي والإسلامي الذي سعى إلى فرض دينه وثقافته على باقي السودان. أوجد اتفاق السلام الشامل فترة انتقالية مدتها ست سنوات تم فيها منح الجنوبيين الحكم الذاتي من خلال حكومة جنوب السودان التي تقودها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان (GOSS) وشكلت حكومة وحدة وطنية مكونة من الشماليين والجنوبيين لاجل الوحدة جذابة للجنوبيين. وغني عن القول أنه بعد ست سنوات من الانتقال، لم تصبح الوحدة جذابة أبدًا للجنوبيين وصوتوا بأغلبية ساحقة لإنشاء دولتهم الخاصة.

أتاح الاستقلال للجنوبيين الفرصة لتصحيح العيوب التي رأوها في مؤسسات السودان وهم ينشئون منظمات دولتهم الجديدة. طوال الفترة الانتقالية، اشتمت قادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان من السلطات غير الدستورية الواسعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في السودان، وقاتلوا دون جدوى من أجل الإصلاحات. ولكن الآن، بصفتهم سادة دولتهم، كان من المفترض أن الإصلاحات التي كانوا يسعون إليها آنذاك ستشكل الآن حجر الأساس لنهجهم في إنشاء الأجهزة الأمنية لجنوب السودان المستقل. وقد ثبت أن هذا مجرد وهم.

تستكشف دراسة الحالة هذه جهود جنوب السودان لإنشاء مؤسسات أمنية بعد الاستقلال. على الرغم من أن الدولة ليس لديها استراتيجية للأمن القومي، إلا أنها صاغت سياسة الأمن القومي في أكتوبر 2013، لكن الوثيقة لم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء ولم تعتمد الهيئة التشريعية الوطنية. وتبحث دراسة الحالة هذه في سبب حدوث ذلك، كما تقدم دروسًا يمكن تعلمها من تجربة جنوب السودان.

2. لمحة خلفية:

كانت الارتباك السياسية التي من شأنها أن تعرقل فيما بعد تبني مجلس الوزراء والبرلمان سياسة الأمن القومي لجنوب السودان واضحة منذ البداية. وخلال الفترة الانتقالية، تم توحيد جهاز المخابرات في جهاز المخابرات والأمن الوطني (NISS) ومقره الخرطوم. في بداية الفترة الانتقالية، انتدبت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان أفرادًا من جهاز المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية ووحدات الإشارة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ليصبحوا جزءًا من جهاز المخابرات والأمن الوطني. ولكن بسبب عقود من انعدام الثقة بين الشمال والجنوب، شعرت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه يجب إنشاء بعض المؤسسات بالتوازي لحماية رئاسة حكومة جنوب السودان وتقليل تسلل الخرطوم. وبالتالي، تم إنشاء الفرع الخاص (SB) لهذا الغرض في عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، استمر جهاز الأمن العام، الذي قدم وظائف أمنية في "المناطق المحررة" التي تسيطر عليها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية، في العمل خلال الفترة الانتقالية تحت إشراف وزارة الشؤون الداخلية لحكومة جنوب السودان.

وفي أعقاب التصويت الساحق على الانفصال في يناير 2009، شرعت القيادة الجنوبية في صياغة ما أصبح يُعرف باسم الدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام 2011 والاستعدادات الأوسع للاستقلال. ولكن مع هذه المهام الرئيسية، كانت الصراعات السياسية تتشكل في الخلفية والتي سيكون لها لاحقًا عواقب وخيمة على نهج الجمهورية الجديدة في إنشاء الأجهزة الأمنية. في مايو 2011، قبل شهرين من الاستقلال، حل الرئيس الفرع الخاص وجهاز الأمن العام، ونقل كبار المسؤولين الجنوبيين، الذين كانوا جزءًا من جهاز المخابرات والأمن الوطني والذين كانوا يقودون الجهود المبذولة لإنشاء جهاز المخابرات لجنوب السودان المستقل الناشئ، إلى الجيش. وبنفس الترتيب، كان من المقرر إعادة تنظيم الفرع الخاص وجهاز الأمن العام جنبًا إلى جنب مع الجزء الجنوبي من جهاز المخابرات والأمن الوطني في جهاز الأمن الوطني. ومهد هذا الطريق أمام صغار المسؤولين للارتقاء لاحقًا إلى القيادة العليا لجهاز الأمن الوطني. وبينما بدأ تداول نسخة من الدستور الانتقالي في مايو، تم تبني النص النهائي قبل يوم واحد فقط من الاستقلال. تنص المادة 160 (2 أ) من الدستور الانتقالي بوضوح على أنه في حين يتم تعيين المديرين العامين لجهاز الأمن الوطني - مكتب الأمن الداخلي (ISB) ومكتب المخابرات العامة (GIB) - من قبل الرئيس، يجب أولاً المصادقة على

تعيينهم من وزير الأمن الوطني. ومع ذلك، قام الرئيس بتعيين المديرين العامين في يوم الاستقلال قبل تعيين الوزير. حيث تم تعيين الوزير بعد شهر تقريبًا بعد تعيين المديرين العامين وإنشاء الهياكل الأساسية.

عند توليه منصبه، قرر الوزير أولاً مراجعة الهياكل التي أنشأها المديران العامين قبل تعيينه واقتراض عقيدة لجهاز الأمن الوطني تختلف بشكل ملحوظ عن تلك الخاصة بجهاز المخابرات والأمن الوطني. وعين لجنة مؤلفة من كبار المسؤولين من المديريتين وموظفين من مكتبه. أدى هذا الجهد إلى تطوير الوثيقة البيضاء حول الاستخبارات والأمن الوطني، كما قدم عقيدة جديدة لجهاز الأمن الوطني وهياكل ضعيفة للإدارة الفعالة للمنظمة. وعندما تم تقديم هذا العمل إلى القيادة العامة لجهاز الأمن الوطني، تم رفضه من قبل المديرين العامين. كان هذا انتهاكاً واضحاً للمادة 159 (ب) من الدستور الانتقالي التي تمنح الوزير مسؤولية صنع السياسات. أطلق هذا الحدث العنان لمعركة تفوق داخل جهاز الأمن الوطني بين الوزير والمديرين العامين في حين كان الشجار السياسي الأكبر قائماً بالفعل داخل الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان.

3. عملية الصياغة

عملية الصياغة والتشاور وأصحاب المصلحة:

تألفت لجنة الصياغة من 13 عضواً، من جهاز الأمن الوطني والجيش الوطني والشرطة والمجتمع المدني. وكان رئيس اللجنة من وزارة الدفاع، على الرغم من أنه كان ضابطاً كبيراً في المخابرات قبل نقله إلى الجيش. تم اختيار الأمانة كلها من مكتب الوزير. وبالتعاون مع حكام الولايات العشر في جنوب السودان، حرصت اللجنة على تعيين نقطة اتصال لكل ولاية. في يونيو 2012، عقدت لجنة الصياغة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، اجتماعاً تخطيطياً في جوبا، من أجل تحديد خارطة طريق لتطوير سياسة واستراتيجية الأمن القومي واستراتيجية التنفيذ اللاحقة. راجعت اللجنة وثائق السياسات الحالية لجنوب السودان، بما في ذلك خطة تنمية جنوب السودان، ورؤية جنوب السودان لعام 2040، والتقييم الشامل لحكومة جنوب السودان، من بين أمور أخرى. كما راجعت اللجنة وثائق ذات طبيعة مماثلة من إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

تم إطلاق عملية الصياغة الفعلية رسمياً في سبتمبر 2012 في العاصمة جوبا، وحضرها العديد من أصحاب المصلحة من ذوي المكانة الوطنية والدولية. عند إطلاق عمل اللجنة، أشاد البروفيسور *إيبو هاتشبول*، رئيس شبكة الأمن الإفريقية، بالمبادرة وعلق قائلاً: "من خلال البدء بتطوير سياسة للأمن القومي، كان جنوب السودان يتحرك في اتجاه كانت البلدان الأفريقية الأخرى قد بدأت للتو في فهمه". كان من المفترض أن يكون الرئيس ضيف الشرف في هذا الحدث، لكنه في اللحظة الأخيرة لم يحضر. وبدلاً من ذلك، أرسل مستشاره القانوني لالقاء كلمة في الاجتماع. وعلى الرغم من أن المستشار تحدث بشكل صحيح، بما في ذلك أن العملية يجب أن تكون شاملة وأن تتشاور مع شعب جنوب السودان بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة الدولية، ترك غياب الرئيس العديد من الأسئلة.

خلال اجتماعات التخطيط هذه، ركزت إحدى المناقشات على ما إذا كان يمكن صياغة سياسة واستراتيجية الأمن القومي كوثيقة واحدة أو ما إذا كان من المنطق أن يتم تقسيم المهام إلى قسمين. جاء خبراء من مؤسسة آدم سميث الدولية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرهم لعقد ورش عمل مع اللجنة ولتوضيح الفرق بين السياسة والاستراتيجية والتسلسل المناسب فيما يتعلق بالائتمين. وبعد هذه الجلسات، قررت اللجنة صياغة سياسة الأمن القومي أولاً.

في مارس 2013، كانت المسودة الأولية (المسودة الأولى) جاهزة. وفي الفترة ما بين مارس ومايو 2013، بدأت لجنة الصياغة عملية تشاور على مستوى الدولة بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جميع مستويات الحكومة (على المستوى الوطني والولاية والمقاطعة) بهدف:

- خلق الوعي بالمسودة الأولية (المسودة الأولى)؛
- إشراك أصحاب المصلحة في مناقشات محتوى المسودة ودمج آرائهم؛

- التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة
- إعداد المسودة النهائية لعرضها على مجلس الوزراء والبرلمان.

في كل ولاية من الولايات العشر، عُقدت المشاورات لمدة ثلاثة أيام حيث استهدفت: حكومة الولاية، والمجلس التشريعي للولاية، والسلطة القضائية في الولاية، والسلطات التقليدية، والزعماء الدينيين، والنساء، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 4000 شخص قد شاركوا في عملية المشاورات هذه. بين يوليو وأغسطس 2013، تم عقد سلسلة من المشاورات على المستوى الوطني ليوم واحد مع: الهيئة التشريعية القومية، والسلطة القضائية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وأجهزة الأمن القومي، ومجموعة وزارات الحكومة، ومجموعة وزارات التنمية، ومنظمات المجتمع المدني.

فور الانتهاء من عملية المشاورات الوطنية التي استمرت ستة أشهر، أقال الرئيس وزير الأمن الوطني. كان هذا تنويجًا للصراع على السلطة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وداخل جهاز الأمن الوطني. وترك هذا لجنة الصياغة في مأزق مع قدر كبير من الارتباك. عندما تم تعيين وزير جديد قرب نهاية يوليو 2013، التقى باللجنة، ولكن كان من الواضح أن اهتمامه كان فقط على صياغة قانون مجلس الأمن الوطني. ومع ذلك، واصلت اللجنة عملها على الرغم من قلة الدعم السياسي وتم تسليم المسودة النهائية لسياسة الأمن القومي إلى وزير الأمن الوطني الجديد في أكتوبر 2013.

بحلول ذلك الوقت، كانت الصراعات على السلطة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان تزداد حدة، وفي ديسمبر 2013، اندلع العنف في جوبا وسرعان ما تحولت إلى حرب أهلية. تم وضع مسودة سياسة الأمن القومي جانبًا بشكل ملائم وتم إرسال مشروع قانون مجلس الأمن الوطني الذي تضمن كل ما أثار غضب قادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في مشروع قانون مشابه لقانون جهاز المخابرات والأمن الوطني ومقره الخرطوم إلى البرلمان. على الرغم من معارضة العديد من أعضاء البرلمان، تم تمرير مشروع القانون من خلال عملية مربكة إلى حد ما.

الخبرة الفنية الأجنبية:

لعب برنامج إصلاح القطاع الأمني المدعوم من المانحين الدوليين (الولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة) ومن قبل الأمم المتحدة قبل وبعد استقلال جنوب السودان دورًا حاسمًا ليس فقط في المساعدة في بدء تطوير سياسة الأمن القومي ولكن أيضًا في دعم عملية الصياغة بأكملها والمشاورات على مستوى البلاد. على وجه الخصوص، وضعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بتفويض من الفصل السابع الأمم المتحدة في وضع استراتيجي لدعم وتعزيز القطاع الأمني بما في ذلك برنامجها لتعزيز قدرة جنوب السودان في سياسة/استراتيجية الأمن القومي بما في ذلك برنامجها لتعزيز قدرة جنوب السودان في إنشاء المراقبة والرعاية والمساءلة. المشاورات الناجحة على مستوى الدولة لبناء توافق في الآراء والرؤية بشأن مسودة وثيقة سياسة الأمن القومي تيسرت إلى حد كبير بواسطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. بالإضافة إلى ذلك، عمل مستشار أمني في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان جنبًا إلى جنب مع اللجنة طوال العملية. كما قام مستشار أمني من مؤسسة آدم سميث الدولية بتمويل من حكومة المملكة المتحدة بدعم لجنة الصياغة. وكانت هذه الخبرة الأجنبية مفيدة في صياغة مسودة سياسة الأمن القومي.

4. وثيقة إستراتيجية الأمن القومي أو القطاعي:

الغرض والأهداف والتغطية:

توفر مسودة سياسة الأمن القومي الأساس المنطقي والغرض والأهداف لسياسة الأمن القومي، وتفترض تحليلًا متعمقًا للبيئة الاستراتيجية لجنوب السودان، بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية لأمنها القومي.

تعريف الأمن والتهديدات الأمنية وتحديد أولوياتها:

ينص الدستور الانتقالي لعام 2011 على أن أمن المواطنين هو الواجب الأساسي لجميع مستويات الحكومة ولكن دون تحديده صراحةً. وأكدت رسالة اللجنة البرلمانية للدفاع والأمن التي تدعو إلى تطوير سياسة الأمن القومي أن أمن المواطنين وممتلكاتهم وحماية الدولة على نفس القدر من الأهمية. تتبنى مسودة سياسة الأمن القومي هذه الأحكام وكذلك أفضل الممارسات الدولية الناشئة التي تضع الأمن البشري في قلب سياسات وعمليات الأمن القومي.

فشل قانون جهاز الأمن القومي لعام 2014 في تعريف "الأمن القومي" أو حتى "الأمن" ولكنه يعرف بدلاً من ذلك "العدو"، وهو ما يعني الشخص الطبيعي أو غير الطبيعي الذي (أ) يكون في حالة حرب مع الجمهورية، (ب) يهدد أمن الجمهورية، (ج) يقوم بعمل تخريبي أو إرهابي ضد الجمهورية، (د) يتعاون مع العدو في (أ، ب، ج). يعرّف القانون الأمن القومي ليس فقط على أنه "متمركز حول الدولة" ولكن أيضاً من منظور "المخابرات". وهذا ليس مفاجئاً حيث صدر القانون خلال الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2013 بعد صراع سياسي داخلي.

ينص الدستور الانتقالي لعام 2011 بوضوح في المادة 160 على أن مجلس الأمن القومي يحدد استراتيجية الأمن القومي بناءً على تحليل جميع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي لجنوب السودان. بدون سياسة الأمن القومي، تحدد كل مؤسسة وكالة أمنية التهديدات الأمنية الخاصة بها وترتيبها حسب الأولوية.

الارتباط مع الاستراتيجيات الأمنية القطاعية الأخرى والمستويات دون الوطنية:

تحدد مسودة سياسة الأمن القومي تهديدات الأمن القومي وتضع أهدافاً للأمن القومي تسترشد بالقيم والمصالح الوطنية الأساسية. ثم تحدد صلاحيات كل مؤسسة أمنية وتعيّنها للتعامل مع تهديدات معينة. كان من المأمول أن يتبع هذه الوثيقة وضع استراتيجيات أمنية مفصلة لكل وكالة / مؤسسة في قطاع الأمن من أجل تنفيذ مشروع سياسة الأمن القومي < في الواقع، كان يجب وضع الوثيقة البيضاء للدفاع الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان لعام 2008 بشكل مثالي بعد تطوير سياسة الأمن القومي نظراً لأن السياسة توفر إرشادات حول السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

ينص الدستور الانتقالي لعام 2011 وقانون جهاز الأمن القومي لعام 2014 على إنشاء لجان أمنية على المستويات دون الوطنية (الولاية والمقاطعة). ومع ذلك، فإن هذه اللجان الأمنية، كما نوقش سابقاً، أصبحت جزءاً من جهاز الأمن الوطني (المخابرات) وتعمل بدون سياسة / استراتيجية للأمن القومي وبدون إشراف كافٍ من قبل مجلس الأمن القومي.

السرية:

تم تصوّر سياسة الأمن القومي حيث كان القصد منها أن تكون وثيقة عامة لأنها تتعلق بأمن وسلامة المواطنين على النحو الذي أوضحه المستشار القانوني الرئاسي وممثل الرئيس أثناء إطلاق عمل لجنة الصياغة في سبتمبر 2012. يجب أن تكون الإجراءات السرية الوحيدة أثناء تنفيذ الإستراتيجية من قبل كل مؤسسة مُكلّفة بالسياسة.

مؤسسات وآليات الرقابة

تنص مسودة السياسة على آليات وطنية ودون وطنية للتنسيق الأمني والرقابة البرلمانية على النحو المنصوص عليه في الدستور، وتسيير أعمال البرلمان، وقانون جهاز الأمن الوطني لعام 2014. بدون سياسة الأمن القومي، فإن اللجان المتخصصة الدائمة للدفاع والأمن والنظام العام التي تم إنشاؤها في البرلمان الوطني ومجالس الدولة غير قادرة على أداء واجباتها بفعالية. كما يقوم مجلس الأمن القومي بالإشراف على جميع وكالات ومؤسسات قطاع الأمن.

إعادة التقييم الدوري للتهديدات الأمنية

ينص الدستور ومسودة سياسة الأمن القومي على إعادة تقييم دورية للتهديدات الأمنية كأساس لتحديث سياسة / استراتيجيات الأمن القومي. بدون إرشادات السياسة الوطنية لإعادة تقييم وتحليل تهديدات الأمن القومي، تصبح ثقافة ردة الفعل على التهديدات الأمنية هي السائدة في قطاع الأمن.

5. لماذا فشلت العملية ونتائج الفشل:

فشلت العملية لسببين رئيسيين:

السبب الأول كان الصراع على السلطة بين الوزير والمديرين العامين. حيث نتج هذا مباشرةً عندما تم تعيين المديرين العامين قبل تعيين الوزير. وعندما جاء الوزير بنية تبسيط هياكل مجلس الأمن الوطني وتقديم التوجيه، قاوم مجلس الأمن الوطني جهوده. وقد أدى ذلك إلى تعقيد وتعطيل عملية صياغة سياسة الأمن القومي.

السبب الثاني هو الصراع على السلطة الذي كان يدور في الحركة الشعبية لتحرير السودان وخاصةً بين الرئيس ونائبه. لعب الوزير دورًا في ديناميكية الصراع على السلطة في جهوده لتميرير السياسة الأمنية عندما وجد أنه من الأسهل العمل مع نائب الرئيس أكثر من العمل مع الرئيس أثناء عملية صياغة سياسة الأمن القومي. وقد أدى ذلك إلى تسييس عملية صياغة سياسة الأمن القومي التي كان يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها جزء من الصراع على السلطة داخل الحزب الحاكم. مع بلوغ هذا النزاع على السلطة ذروته أثناء الصراع العنيف في ديسمبر 2013، تم تعليق مسودة سياسة الأمن القومي.

كان الفشل في تبني سياسة الأمن القومي يعني أن التهديدات ضد الدولة لم تكن محددة بوضوح ولم تكن هناك تفويضات وآليات للتنسيق عبر مختلف الأجهزة الأمنية في البلاد. في الواقع، لم يكن من الواضح تمامًا من الذي يتم تطوير أمنه. ونتيجة لذلك، أدى عدم وضوح التفويضات وآليات التنسيق إلى تنافس غير صحي بين الأجهزة الأمنية. على سبيل المثال، لا يزال دور الشرطة يتعرض للتطفل والتفويض من قبل الجيش الوطني وجهاز الأمن الوطني على النحو المبين في قانون جهاز الأمن الوطني المعتمد في عام 2014. حيث طمس هذا القانون تقسيمات العمل في قطاع الأمن وخلق اختصاصات متداخلة. وقد منح القانون جهاز الأمن الوطني الصلاحيات الدستورية للشرطة للتوقيف والحجز والاحتجاز والتفتيش بدلاً من تفويضها الدستوري لجمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المختصة. كما أن الاستخبارات العسكرية للجيش الوطني المسؤولة عن جميع المعلومات التي تم جمعها خلال مهمات الجيش قد توغلت أيضًا في السلطات المدنية للشرطة للتوقيف والاعتقال والاحتجاز والتفتيش. يوجد في جنوب السودان الآن أجهزة أمنية معادية لبعضها البعض ولها تفويضات متداخلة.

آليات التنسيق والتعاون بين الوكالات

ينص دستور 2011 على إنشاء هيئات تنسيق أمني على المستوى الوطني (مجلس الأمن القومي) ولجان أمنية على مستوى الولايات والمقاطعات. يحدد قانون جهاز الأمن القومي لعام 2014 تكوين مجلس الأمن القومي الذي يتألف من الرئيس (الرئيس) ونائب الرئيس (نائب الرئيس) ووزير الأمن الوطني (السكرتير) والوزراء المسؤولين عن الدفاع والشؤون الخارجية والعدل والمالية والداخلية كأعضاء.

ويمنح القانون المجلس صلاحية وضع سياسة الأمن القومي والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط والسياسات الأمنية والاجتماع مرة كل أسبوع. على الرغم من أن الدستور ينص على إنشاء المجلس بموجب القانون، فإن قانون جهاز الأمن الوطني (المخابرات) لعام 2014، على نحو متناقض، يجعل المجلس أحد أجهزته ويحدد تكوينه وسلطاته ووظائفه. ينص قانون 2014 أيضًا على إنشاء لجنة أمنية فنية برئاسة وزير الأمن القومي وعضوية المدير العام لمكتب الأمن الداخلي

(سكرتير)، والمدير العام لمكتب المخابرات العامة، ورئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، والمفتش العام للشرطة ومدير الاستخبارات العسكرية ووكلاء وزارات الخارجية والعدل والمالية.

وبينما تم إنشاء آليات التنسيق هذه، فإنها تعمل كجزء من جهاز الأمن الوطني (المخابرات). وقد سمح ذلك لجهاز الأمن الوطني بانتزاع سلطات ووظائف وكالات ومؤسسات قطاع الأمن الأخرى. بدلاً من أن تكون له الوظائف العادية المتمثلة في جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المختصة على النحو المنصوص عليه في الدستور، يمنح القانون جهاز الأمن الوطني (المخابرات) سلطة الحفاظ على الأمن وحماية الدستور وحماية النسيج الاجتماعي الوطني وسلامة جنوب السودان من أي خطر داخلي وخارجي. إلى جانب آليات التنسيق الأمني الرأسي، أنشأت الحكومة آليات تنسيق أفقية مثل مجموعة عمل ميزانية قطاع الأمن باعتبارها الهيئة الأمنية الرئيسية للتنسيق والتخطيط وتنفيذ القضايا المتعلقة بالأمن. وتتكون هذه المجموعة من مؤسسات ووكالات الإنفاق الحكومي في قطاع الأمن وشركاء التنمية.

تخصيص الموارد وتنفيذ الأهداف الأمنية.

تنتج مجموعة عمل قطاع الأمن خطط الميزانية السنوية لقطاع الأمن التي تحدد الأولويات الأمنية ومخصصات الإنفاق للسنوات الثلاث القادمة وتخطط أيضًا لدعم المانحين في قطاع الأمن. وهي المنتدى الرئيسي لتخطيط وميزانية قطاع الأمن كما تحدد أهداف قطاع الأمن وغاياته ونفقاته. ومع ذلك، فقد اقتصر دورها على الإعداد السنوي لخطط ميزانية قطاع الأمن. إلى جانب مجموعة عمل قطاع الأمن، فإن مجلس الأمن الوطني هي الهيئة المسؤولة عن متابعة تنفيذ برامج وخطط وسياسات قطاع الأمن ولكن بدون سياسة / استراتيجية للأمن القومي. على الرغم من إنشاء المجلس، لا يزال قطاع الأمن يأخذ نصيب الأسد من الميزانية الإجمالية، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الاحتياجات الأمنية والتنمية. أيضًا، يتم إعداد خطط ميزانية القطاع الأمني بدون سياسة / إستراتيجية وطنية شاملة تؤدي إلى تداخل في تخصيص الموارد، الأمر الذي يميل إلى إهمال وكالات قطاع الأمن الأخرى مثل الشرطة مع تركيز الموارد الأمنية في أيدي الجيش الوطني ومجلس الأمن الوطني.

6. التحليل والدروس المستفادة:

تقدم عملية صياغة سياسة الأمن القومي في جنوب السودان مثالاً جيداً على قيود الدقة الفنية في مواجهة البيئة السياسية غير الداعمة. تولى جنوب السودان زمام المبادرة في تطوير سياسة الأمن القومي في بيئة سياسية هشّة هيكلية أدت إلى زوال هذه العملية بدلاً من إنتاج استجابة سياسية لمعالجة مثل هذه البيئة. توضح حالة جنوب السودان أن مثل هذه السياسات الوطنية التبعية لا يمكن أن تنجح في غياب الإرادة السياسية والقيادة الملزمة برويتها تنجح. بغض النظر عن مدى روعة العملية، إذا كانت القيادة السياسية مهددة بها، فإن فرص نجاحها ضئيلة.

علاوةً على ذلك، تسلط القضية الضوء على أهمية ضمان عدم رؤية مثل هذه العمليات من خلال مناظير السياسة المحلية والمصالح الشخصية. أدى الصراع على السلطة بين الوزير والمديرين العامين والمشاجرات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل جماعي إلى إعاقة العملية ونزع الشرعية عنها في نظر الفصائل المختلفة. كان هذا واضحاً في غياب رؤية للأمن القومي، وإرادة سياسية، وقيادة استراتيجية، وملكية وطنية. ونتيجةً لذلك، أصبحت العملية عرضة للصراع على السلطة واعتمدت بشكل كبير على الموارد الخارجية. ومن ثم، فإن ضمان تأييد الأجهزة الأمنية ذات الصلة والقيادة السياسية هو مفتاح النجاح. يجب أن تكون العملية مملوكة للقيادة العليا.